مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٦٧

الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد ثامبرانا
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تسانغ ديان بن
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/824)

التقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/826)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/824)

التقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/826)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب بمعالي السيد ليونار شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/824، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/826، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيديكو.

السيد سديكو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي كي أقدم إحاطة إعلامية اليوم عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أولاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التعازي والمواساة للأسر، وكذلك لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، تجاه مقتل اثنين من حفظة السلام التنزانيين اللذين قُتلا في هجوم شنه تحالف القوى الديمقراطية على قاعدة ماموندیوما التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر. إنني أدين ذلك الهجوم وجميع الهجمات ضد أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة الذين يخدمون قضية السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما يعلم المجلس، فإن التحديات المتصلة بتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بقيت، للأسف، قائمة في الأشهر الأخيرة. والتوافق الواسع في الآراء الذي تم التوصل إليه بين الأطراف السياسية الرئيسية وأدى إلى التوقيع على الاتفاق لم يستمر طوال العام، ولا سيما بشأن آلية الإشراف الانتقالية – المجلس الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق – وتنفيذ تدابير بناء الثقة من أجل العمل بالاتفاق، والجداول الزمنية الانتخابية. وفي الآونة الأخيرة، تركزت المناقشات على فكرة أن الانتخابات لن تجري على الأرجح قبل نهاية عام ٢٠١٧، خلافاً لما توقعه الاتفاق. وقد أدى ذلك إلى نقاش سياسي جديد حول التباين في تفسير الاتفاق، ولا سيما بخصوص تنفيذ الترتيبات الانتقالية في المستقبل. ومن المؤسف أن ذلك أدى أيضاً إلى عودة ظهور مناخ من أوجه عدم اليقين والتوترات السياسية.

وفي ضوء تلك التطورات، عقدت الأمم المتحدة على هامش افتتاح الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين اجتماعاً جانبياً بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحب الاجتماع بالتزام السلطات باحترام الدستور، وشدد على الحاجة إلى المزيد من تدابير بناء الثقة لتهيئة الظروف التي تفضي إلى إجراء العملية الانتخابية بنجاح. وأكد المشاركون مجدداً على الأهمية المركزية لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأهمية تنفيذه تنفيذاً تاماً، من أجل تمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وذات مصداقية في الوقت المناسب. ونوّهت المناقشات التي دارت خلال الحدث الجانبي بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في عملية تسجيل الناخبين، وشددت على ضرورة نشر جدول زمني للانتخابات في أسرع ما يمكن، ووضع ميزانية لإجراء تلك الانتخابات. وتمّ أيضاً حث الأطراف الكونغولية المعنية على تعزيز جهودها بغية الإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وسلمية وذات مصداقية، وفقاً للاتفاق، والقيام إلى جانب ذلك باتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة بهدف تهيئة بيئة تفضي إلى تنفيذ العملية الانتخابية بنجاح.

وفي هذا الصدد، أود أن أتناول نقطتين محددتين هما – التقدم في ما يتعلق بإجراء الانتخابات، وتهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات. أمّا بخصوص النقطة الأولى، فمن المهم القول إن تقدماً قد أحرز في عملية تسجيل الناخبين، على الرغم من أن نشر الجدول الزمني للانتخابات وميزانيتها هما معلمان رئيسيان في العملية السياسية، وسيكونان ضروريين لخفض التوترات السياسية وتبديد الريبة تجاه المضي قدماً. واعتباراً من منتصف أيلول/سبتمبر، سجلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ما يزيد على ٤١ مليون ناخب. وقد شكلت النساء ٤٨ في المائة من الناخبين المسجلين، أي أقل بقليل مما تم تسجيله في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠١١ و ٢٠١٦. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، بدأت عملية التدريب على تسجيل الناخبين في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، وهما آخر مقاطعتين متبقيتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء تلك العملية.

غير أن الريبة لا تزال قائمة بشأن تسجيل الأفراد في الشتات، وطريقة التصويت، والإطار الزمني لاعتماد التشريعات القانونية البالغة الأهمية. والمؤسف أن الموارد المالية اللازمة لكفالة إحراز تقدم مطرد صوب إجراء الانتخابات لم تتوفر بعد. ولا تزال اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تعاني من نقص في التمويل، أمّا تمويل صندوق التبرعات المشترك المتعدد الشركاء المخصص لمشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فما زالت نسبته ٦ في المائة فحسب من التمويل المطلوب المقدّر بمبلغ ١٢٣ مليون دولار. وبعثة منظمة الأمم المتحدة لم تحصل أيضاً على أية موارد إضافية لدعم تحديث سجل الناخبين أو العملية الانتخابية عموماً. ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أوجه عدم اليقين بشأن الجدول الزمني للانتخابات ومضي العملية السياسية قدماً. وتهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات تتوقف إلى حد كبير على تنفيذ تدابير بناء الثقة.

لقد دأبتُ على تذكير جميع الجهات المعنية بمسؤوليتها عن كفالة احترام الحقوق والحريات خلال هذه الفترة من عدم اليقين السياسي المتزايد. وهذا الأمر يقتضي التنفيذ الكامل لجميع تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي، وإفساح المجال السياسي، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك احترام الحقوق والحريات السياسية للجميع، حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي. ومما يثير قلق الأمم المتحدة هو أن الصحفيين والمعارضين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني لا يزالون يخضعون للترهيب، والمضايقة، والعنف، ولا سيما بخصوص أنشطتهم والتعبير عن آرائهم حيال العملية السياسية. ولقد دعوت في العديد من المناسبات إلى وقف القيام بهذه الأعمال، وإلى

الاحترام الكامل للحقوق والحريات المنصوص عليها في دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية.

(تكلم بالفرنسية)

وفي ظل هذه الظروف السياسية الغامضة، ازدادت الحالة الأمنية في عدة مناطق من جمهورية الكونغو الديمقراطية تدهوراً مع ازدياد الهجمات التي تستهدف قوات الأمن الوطني من قبل جماعات ماي – ماي. وفي مقاطعة كيفو الشمالية، تشن جماعات ماي – ماي هجمات متكررة ضد مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسط بيئة تتسم بالتوترات بين جماعات الهوتو والناندي. كذلك، حاول ما يسمى بتحالف القوى الديمقراطية الاستيلاء على بعض مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، تشن جماعات ماي – ماي منذ نهاية حزيران/يونيه هجمات ضد العديد من المنشآت الاستراتيجية التابعة للقوات المسلحة الكونغولية. وقبل أقل من أسبوعين، شنّت جماعة ماي – ماي ياكوتومبا هجوماً على أوفيرا، ثاني أكبر مدينة في مقاطعة كيفو الجنوبية، ورُدّت على أعقابها بفضل التدخل السريع والقوي من جانب البعثة والتنسيق المثالي مع القوات المسلحة الكونغولية. ولقد ظهرت المشكلة المعقدة الراهنة في مقاطعة كيفو الجنوبية بصورة مأساوية في ١٥ أيلول/سبتمبر عندما اندلعت اشتباكات بين طالبي اللجوء البوروندیين وقوات الأمن الكونغولية التي استخدمت القوة المفرطة، مما أدى إلى مقتل ٣٩ من البوروندیين وجرح ١١٧ منهم. كما قُتل أحد جنود القوات المسلحة الكونغولية، وجُرح منهم ستة جنود وشرطي من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية. لم يكن ينبغي لتلك المأساة أن تحدث أبداً. ولا بد من إضافة أنه في أعقاب ذلك الحادث، تم اعتقال جنديين من القوات المسلحة الكونغولية، واستهلت البعثة تحقيقاً في تصرف أصحاب الخوذ الزرق خلال تلك الحوادث.

وبالإضافة إلى مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، تزايدت الصراعات في مقاطعة تنجانيقا مرة أخرى بين ميليشيا توا وميليشيا لوبا في ظل تجدد الأنشطة التي تقوم بها جماعة ماي – ماي كاتا – كاتانغا والانقسامات بين عدد من ميليشيات توا. والحالة الأمنية في الجزء الغربي من البلد ما زالت متقلبة عقب اشتباكات كبيرة بين طائفة بوندو ديا مايالا السياسية الدينية والقوات الأمنية في كينشاسا ووسط الكونغو. وتستمر الحوادث العنيفة في منطقة كاساي، وهي تنطوي على اشتباكات بين ميليشيا كامووينا نسابو وقوات الأمن، وكذلك على اشتباكات في ما بين الأعراق. وإنني أدين بشدة الهجمات التي تشنها ميليشيا كامووينا نسابو، وتجنيد الأطفال، واستهداف المدارس والكنائس وغيرها من المواقع المحمية. كما أدين استخدام القوة غير المتناسبة، والاستهداف المتعمد للمدنيين المنسوب إلى القوات المسلحة الكونغولية.

ويجب وقف أعمال العنف ولا بد من إخضاع مرتكبيها للمساءلة.

إن آثار تدهور الحالة الأمنية على الحياة المدنية بادية للعيان بوضوح. وفي الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس، حددت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٢٩ ١ حالة انتهاك أو تجاوز لحقوق الإنسان. ونفذت الجماعات المسلحة ٥٣٣ هجوما، في حين كانت الجهات الفاعلة من غير الدول مسؤولة عن ٧٦٩ هجوما، منها نسبة ٢٧ في المائة تعزى إلى القوات المسلحة و ٢٤ في المائية إلى الشرطة الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الإنسانية الآخذة في التدهور دليل واضح على آثار النزاع على السكان المدنيين. ونقدر أن حوالي ٨,٥ ملايين شخص، من بينهم ٥,٥ ملايين طفل، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية حاليا. وبلغ عدد المشردين داخليا ٣,٨ ملايين، والتمس أكثر من ٠٠٠ ٦٢١ كونغولي اللجوء في مناطق مختلفة للمنطقة دون الإقليمية، مثل أنغولا

وزامبيا، وما إلى ذلك. وفي منطقة كاساي وحدها، يواجه حوالي ٢,٨ ملايين شخص مستويات حرجة لانعدام الأمن الغذائي ولا يزال أكثر من ١,٥ ملايين طفل يواجهون خطر العنف والتشريد وفقدان فرص الحصول على التعليم والخدمات الطبية.

وبالرغم من التحديات الكبيرة التي تمثلها الحالة المتطورة، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة تعديل انتشارها ووجودها لتكييف بصمتها بشكل أفضل مع الأولويات المحددة في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، بغية زيادة فعاليتها إلى أقصى حد في مواجهة التخفيضات في الميزانية. وعدلت البعثة حدود قطاعها لتمكين القوة من إعادة نشر قواتها في المقاطعات الشرقية وللتدخل بمزيد من المرونة في جميع أنحاء البلد. وقامت البعثة أيضا بتحسين تنقل قوة لواء التدخل، وعززت وجودها في منطقة كاساي، بدرجة كبيرة عن طريق عمليات إعادة توزيع الموظفين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة.

وبغية مراعاة الحد الأقصى لأعداد الأفراد العسكريين المأذون به بموجب القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) وتلبية احتياجات الميزانية الجديدة، ستستكمل البعثة قريبا إعادة ١٦٨٧ وحدة عسكرية إلى وطنها. كما تجري بعثة منظمة الأمم المتحدة عملية إدخال استراتيجية حماية جديدة واختبارها عن طريق الإسقاط، تستهدف على وجه التحديد المناطق المتضررة من إغلاق بعثة منظمة الأمم المتحدة القواعد وترمي إلى منح البعثة قدرا أكبر من المرونة في الوفاء بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين.

وفي الختام، أود أن أؤكد على التزام بعثة منظمة الأمم المتحدة بأن تدعم، من خلال مساعيها الحميدة، مبادئ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يمثل السبيل العملي الوحيد لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات موثوقة وسلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشكل نشر جدول زمني واقعي للانتخابات، ووضع ميزانية للانتخابات، وتنفيذ تدابير التخفيف من حدة التوترات، وكفالة احترام الحقوق والحريات الأساسية أهم الشروط التي يجب استيفاؤها حاليا من أجل المضي قدما بالعملية السياسية. وفي ذلك الصدد، ومع أن دعم الأمم المتحدة ضروري، فإنه ليس كافيا. وتضطلع الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدور رئيسي في مساعدة جميع أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التصدي للتحديات التي يواجهونها وفي النهوض بالعملية السياسية من أجل إجراء الانتخابات. وفي ذلك السياق، فإن زيارة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الأخيرة تمثل تعزيزا كبيرا لجهود المجتمع الدولي الجماعية لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحراز تقدم نحو إجراء الانتخابات. ولا يمكن التغلب على العقبات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا ببذل الجهود المشتركة مع التضامن والتآزر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سيديكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالترحيب بوجود السيد ليونار شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشكر أيضا السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، ونؤكد مجددا تقديرنا لكامل فريقه وموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأعمال التي يضطلعون بها في ظل ظروف صعبة للغاية.

وأود مرة أخرى أن أؤكد من جديد على التزام أوروغواي بإرساء السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنني لا أتكلم بصفتي عضوا غير دائم في مجلس الأمن فحسب بل أيضا بصفتي ممثلا لبلد ظل مساهما بقوات في بعثة منظمة الأمم

المتحدة لفترة الأعوام الـ ١٧ الماضية بدون انقطاع. وأود أن أشير بإيجاز إلى تقييم أوروغواي لجوانب الحالة الثلاثة – تراكم حالات التأخير السياسي، وتأثيرها على الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان، والدور الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع الحالة الراهنة.

أولا، يساورنا القلق لكون توافق الآراء الواسع الذي تم التوصل إليه بين الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية من خلال التوقيع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على الاتفاق السياسي الشامل والجامع آخذا في التآكل بسرعة، بسبب الانقسامات الكبيرة فيما بين الأطراف الموقعة على الاتفاق. إن استمرار حالات التأخير في تنفيذ الاتفاق، بسبب عدم وجود التزام حقيقي فيما بين الأطراف، عرض للخطر بصورة جدية إمكانية إجراء الانتخابات قبل نهاية العام، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، ولم يفعل شيئا سوى زيادة عدم اليقين السياسي والمؤسسي. وبغية التعامل مع هذا الأمر، فإن أوروغواي تناشد بقوة جميع أصحاب المصلحة السياسيين الذين وقعوا على الاتفاق – بما في ذلك الحكومة، التي تضطلع بدور خاص بحكم مسؤولياتها السيادية – تهيئة الظروف اللازمة للمضي قدما بالعملية السياسية. ولم يعد لدينا وقت نضيعه.

وتؤيد أوروغواي الطلبات المتكررة التي قدمها الأمين العام والمجلس والاتحاد الأفريقي من أجل الإسراع بنشر جدول زمني موثوق لإجراء الانتخابات، وفقا لأحكام الاتفاق. فهو لن يؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من عدم اليقين وسط أبناء الشعب الكونغولي فحسب، بل من شأنه أيضا أن يمكن مختلف الشركاء – بما في ذلك الأمم المتحدة، التي لا يزال هاما دعمها التقني والمالي لإجراء الانتخابات – من أن يحددوا بشكل أفضل نوع الدعم الذي سيتعين أن يقدموه.

ثانيا، من الواضح أن ركود العملية السياسية يؤثر تأثيرا سلبيا على الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان. إن السكان المدنيين هم دائما من يعانون أشد المعاناة في تلك الأزمات. وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2017/824) فإن الحالة الأمنية لا تزال تزداد سوءا في العديد من مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر القليلة الماضية. كما أننا لا نزال نشعر بالقلق حيال عدد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها بعثة منظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك استمرار تقلص الحيز الديمقراطي وانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، وبخاصة الحق في التجمع السلمي والحق في حرية الرأي والتعبير.

إننا نناشد السلطات الحكومية اتخاذ إجراء حاسم لوضع حد للإفلات من العقاب. وسيشمل ذلك اتخاذ تدابير حكومية قوية تهدف إلى أن يقدم للعدالة أي شخص مسؤول عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أفراد الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بالميليشيات العاملة في البلد، فقد عمم مؤخرا شريط فيديو مروع حقا لعمليتي اغتصاب علني وإعدام وقعتا في نيسان/أبريل في مدينة لويبو في مقاطعة كاساي. ومع أن عديدين مسؤولون، فقد كان الجاني الرئيسي كالامبا كامبانغوما رئيس الجماعة المتمردة، كامووينا نسابو. إن أعمالا مثل هذه تجعلنا نفكر ونحث على تقديم مثل تلك الأدلة إلى المحكمة الجنائية الدولية لكي يتسنى الحكم على القاتل وأتباعه في أقرب وقت ممكن. وأدت تلك الوقائع، التي نجم تفاقمها عن حالة اقتصادية هشة، إلى حالة إنسانية مثيرة للقلق، مع وجود أكثر من ٨,٥ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية وتشريد ما يقرب من ٤ ملايين من ديارهم.

وأكرر مرة أخرى أنه لا يمكن تحسين تلك الاتجاهات السلبية ما دامت الأطراف السياسية الفاعلة لا تحرز تقدما ملموسا في العملية السياسية.ومن هنا تأتي الأهمية الحاسمة للتنفيذ الفوري والكامل للاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ثالثا، تنوه أوروغواي بالجهود التي تواصل البعثة الاضطلاع بها بهدف تحويل قوتها إلى أداة أكثر ذكاء ومرونة وتجاوبا.

ومع ذلك، أود في هذا الصدد أن أؤكد من جديد آراء وفد بلدي على النحو المعرب عنه أثناء تجديد الولاية في آذار/مارس (انظر S/PV.7910) وجلسة الإحاطة الإعلامية السابقة المعقودة في تموز/يوليه (انظر S/PV.7998).ونشعر بالقلق إزاء انخفاض عدد القوات في البعثة في وقت يزداد فيه العنف بدرجة كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.وقد أحطنا علما بالتقرير الخاص (S/2017/826) للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي الأخير لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.ونشيد بالعمل الشامل والجاد الذي تم بتوجيه من إدارة عمليات حفظ السلام، وهو أمر مهم بالنسبة لنا.كما ينبغي لنا التأكيد على أن الأمانة العامة قد بينت بوضوح حدود المهام التي يمكن أن تضطلع بها البعثة بتشكيلها الحالي، نظرا للحالة الراهنة في الميدان.ونشجع البعثة على مواصلة التركيز على الأولويتين الاستراتيجيتين لها، وهما حماية المدنيين ودعم تنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تعازينا لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في مقتل اثنين من أصحاب الخوذ الزرق جراء الهجمات المتعمدة التي ارتكبتها الجماعة المسلحة لتحالف القوى الديمقراطية.وندين بشدة تلك الهجمات، وندعو إلى تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

السيد ثمبرانا (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن نرحب بحضور السيد ليونارد شي أوكيتندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.كما تعرب بوليفيا عن الامتنان للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.ونشكره على ما بذله من جهود وساطة وما قدمه من دعم لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز الأمن والاستقرار في البلد.

ونشجب الهجوم الأخير الذي شنته القوى الديمقراطية المتحالفة على البعثة، ونتقدم بأحر التعازي إلى أسر من فقدوا أرواحهم، وإلى تنزانيا حكومة وشعبا في فقدان اثنين من عناصر وحدتها في ذلك الهجوم، ونأمل أن يتعافى الجرحى سريعا. وندين المناخ الحالي من العنف وتدهور الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.ونأسف لأن مجالات النزاع الجديدة التي ظهرت تشمل منازعات بشأن الحصول على الموارد الطبيعية، ونزاعات بين جماعات مسلحة وطائفية، والعنف العرقي.

وندين بشدة الإجراءات التي أدت – على نحو ما ذكر السيد سيديكو – إلى وجود حوالي ٨,٥ مليون شخص، من بينهم ٥,٥ مليون طفل، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونشجب حقيقة وجود ٣,٨ مليون شخص مشرد داخليا، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٦ في المائة منذ كانون الثاني/يناير، استنادا إلى آخر تقرير للأمين العام (S/2017/824).كما ندين جميع الأعمال الرامية إلى تكثيف التوترات الطائفية والتحريض على العنف، وكذلك أي عمل من أعمال الاستغلال الجنسي.ونعتقد أنه ينبغي التحقيق على النحو الواجب في جميع هذه الأفعال، بما في ذلك تلك التي شاركت فيها الشرطة الوطنية، وتقديم المسؤولين عنها للعدالة ومحاكمتهم في المحاكم المختصة.

وتؤيد بوليفيا المبادرات السياسية والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2017/825) بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يسعى، في جملة أمور، إلى أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك إعادة مختلف الجماعات المتمردة، الكونغولية منها والأجنبية، التي تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها. ونثني أيضا على الجهود المتزايدة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إرساء الأمن في صفوف المدنيين، ونشجعها على

مواصلة العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بالتنسيق مع القوات العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووفقا للولاية المنوطة بها.

ويعد الجمود السياسي الحالي وعدم اليقين بشأن الانتخابات أمرين يكتسيان أهمية بالغة ويجب إيجاد حل لهما إذا ما أردنا وضع حد لانعدام الأمن في المنطقة.ويشكل إحراز تقدم بشأن الحالة السياسية أمرا أساسيا، ونكرر التأكيد على ضرورة عدم إهمال مبادئ الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي يحترم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية.وفي هذا الصدد، ننوه بعقد منتدى للمصالحة في منطقة كاساي في كانانغا في ١٩ أيلول/سبتمبر، وندعو الأطراف إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة الواردة في الاتفاق السياسي.

وفي هذا الصدد، تعتقد بوليفيا أن الاتفاق السياسي الشامل والجامع في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بين الحكومة والمعارضة يمثل أساسا متينا يرسم خريطة طريق لتنظيم الانتخابات الرئاسية وفقا لدستور البلد والقرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦). ونعتقد أنه ينبغي لجميع الجهات المعنية احترام الاتفاق ودعمه بهدف إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع وحسنة التوقيت يمكن أن تؤدي إلى الانتقال السلمي للسلطة. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف الموقعة على الاتفاق إلى تهيئة الظروف التي من شأنها تمكين العملية السياسية من أن تتحقق وتحرز تقدما.

كما ندعو إلى اعتماد جدول زمني متفق عليه بشأن الانتخابات لتقوم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بنشره ومن أجل الانتهاء من تسجيل الناخبين، وفقا للاتفاق.وقد بلغ تسجيل الناخبين، بصيغته المحدثة في ١٠ أيلول/سبتمبر، ٤١ مليون نسمة، ونود أن نؤكد أن ٤٨ في المائة منهم من النساء. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام، والمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على استخدام مساعيهم الحميدة، بالتعاون مع الجهات المعنية السياسية الوطنية والسلطات الحكومية للتشجيع على تنفيذ الاتفاق.

ويعد تعزيز الحوار والتعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين أمرا أساسيا لمنع نشوب النزاعات وتسويتها.ولذلك نثني على الدعوة التي وجهتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل نشر جدول زمني للانتخابات، والدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتزويد اللجنة الانتخابية بالموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتحث بوليفيا المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على عقد مشاورات دورية مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والجهات المعنية الدولية الأخرى بغية التأكد من دعم المنطقة والمجتمع الدولي لتنفيذ ذلك الاتفاق.

وأخيرا، أود أن أقول إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن المبادرات الأفريقية والشعب الكونغولي ومؤسساته هم من يتعين عليهم اتخاذ قرارات بشأن مستقبل بلدهم.وواجبنا أن ندعم تلك القرارت ونحترم سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.ونعتقد أن ذلك سيكون عاملا حاسما في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يشرفني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وكم يشرفنا أن نرى فرنسا تترأس مداولات المجلس اليوم. كما أود أن أشكركم شكرا جزيلا على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه الجلسة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا معكم طوال فترة ولايتكم.

وسأكون مقصرا إن لم أعرب مرة أخرى عن امتناني للمجلس، باسم الكونغو حكومة وشعبا، لما يبذله من جهود رائعة متواصلة لمساعدة بلدي على استعادة الاستقرار الذي تمس الحاجة إليه وتسخير الطاقة التي يحتاج إليها من أجل تنميته.

وأود أيضا أن أرحب وأعبر عن التقدير للأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه وعلى مشاركته الشخصية في البحث عن حلول سلمية للحالة في بلدي.

وقبل أن أواصل كلمتي أود، بالنيابة عن حكومة بلدي، أن أدين بشدة الهجمات على حفظة السلام التي ارتكبها تحالف القوى الديمقراطية في كيفو الشمالية، التي أسفرت عن مقتل تنزانيين من أصحاب الخوذ الزرق وجرح ١٨ آخرين. ويقدم بلدي خالص تعازيه للأمم المتحدة وحكومة تنزانيا، وكذلك لأسر الضحايا.

يحيط وفد بلدي علما بتقريري الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2017/825) وعن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/824)، الصادرين في ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٢ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي، ونشكر السيد مامان سامبا صديقو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قدم التقريرين للتو. بينما نقدر مضمون التقريرين، نعتقد أنه من الأهمية بمكان توضيح عدد من النقاط التي تستحق اهتمام المجلس. وفي ذلك الصدد، أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة السياسية في بلدي، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل والجامع المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والعملية الانتخابية وكذلك بشأن الحالة الأمنية والحوار الاستراتيجي.

فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، على النحو المبين في تقرير الأمين العام الصادر في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/2017/712) بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، أنشيء المجلس الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق. والمجلس يعمل ويرأسه أحد أعضاء ائتلاف المعارضة. وسأعود إلى هذه النقطة مرة أخرى لاحقاً.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، كما يعلم المجلس، دخلت عملية تحديث السجل الانتخابي مرحلتها النهائية بتسجيل الناخبين في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى وفي إقليمي لويلو وكاميجي في مقاطعة لومامي، وكانت جميعها في حالة اضطرابات في أعقاب الأحداث المؤسفة التي ضلعت فيها ميليشيا كامونا نسابو. من أصل ٤٥ مليون ناخب، تم تسجيل ٤٢ مليون ناخب بالفعل. وكما نرى، فإن بلدي يسير حقا على الطريق المؤدية إلى إجراء الانتخابات. والسؤال الذي طرحه الجميع في المجلس اليوم هو حول الجدول الزمني للانتخابات. وردا على ذلك، يمكنني القول إن المجلس الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق بالاشتراك مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والحكومة، قد بدأ في تقييم العملية الانتخابية، وأن الجدول الزمني سينشر بمجرد أن يتم ذلك. لكن المجلس يعلم بلا شك أن اللجنة قد أصدرت مشروعي جدول في مناسبتين سابقتين، في ٢٠١٤ و ٢٠١٥، لم ترفضهما المعارضة رفضا قاطعا فحسب، بل ولم يحصلا على الدعم المتوقع من المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، تأجلت الانتخابات حتى الآن.

وعلاوة على ذلك، لأسباب لوجستية ومالية وأمنية وقانونية، أعلن رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قبل عدة أشهر أن الانتخابات الثلاث المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر لا يمكن أن تجرى في ذلك الوقت. ولا يزال ذلك الإعلان يثير اختلافا في وجهات النظر بشأن مشروعية مؤسسات بلدي بعد ذلك. لا يبدو أن هناك ضرورة لأؤكد في هذا الصدد أن مؤسسات جمهورية الكونغو الديمقراطية، شأنها شأن المؤسسات في الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم، تستمد شرعيتها من الدستور. إن الاتفاق السياسي الشامل والجامع، الذي وقع في

المركز الأسقفي في كينشاسا والقائم تحديدا على رغبتنا في تنظيم انتخابات سلمية وشفافة ذات مصداقية، يلزم الأطراف الموقعة أيضا باحترام الدستور. فالفقرة ٢,١ من الفصل ٢ من الاتفاق تنص على،

”أن تلتزم الأطراف باحترام دستور ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بصيغته المعدلة في عام ٢٠١١، وقوانين الجمهورية وبتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والوطنية وانتخابات المقاطعات، وكذلك الانتخابات المحلية، بما يتماشى مع الدستور.“

وفيما يتعلق بإمكانية تأجيل الانتخابات، فالفقرة ٤,٢ من الفصل ٤ من الاتفاق تنص على أن،

”تتفق الأطراف على تنظيم الانتخابات الرئاسية والقانونية والوطنية وانتخابات المقاطعات بالترتيب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ كحد أقصى. ومع ذلك، يمكن أن يقيم المجلس الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق والحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالإجماع الإطار الزمني اللازم للانتهاء من مواعيد الانتخابات.“

ومن المقرر عقد اجتماع ثان من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بغية اتخاذ ذلك القرار. ولكي أختتم هذه النقطة، من المهم التأكيد على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة التزاما راسخا باستحالة العودة عن تنظيم تلك الانتخابات، كما ذكر الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي من على منصة الجمعية العامة (انظر A/72/PV.19). ولكن يجب أن نتأكد من أن الانتخابات قوية ومن شأنها أن تفضي إلى انتقال سلمي للسلطة وتتفادي الاضطرابات المؤسفة التي اتسمت بها عمليتي الانتخابات السابقتين، في ٢٠٠٦ و ٢٠١١.

وعلى الصعيد الأمني، يشير التقريران إلى أنشطة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في بعض الدول في منطقة البحيرات الكبرى. وفيما يتعلق ببلدي تحديدا، تواصل قواتنا المسلحة مكافحتها من أجل القضاء على هذه الجماعات بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنظر إلى الأساليب غير التقليدية التي تنتهجها تلك القوى الهدامة، يرى بلدي أن البعثة ينبغي أن تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الفعالية من خلال تزويد قوة لواء التدخل بالوسائل التي يمكن أن تمكنه من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه بموجب القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧).

وفيما يتعلق بالمقاتلين السابقين من حركة ٢٣ مارس، في بياني أمام المجلس في آب/أغسطس (انظر S/PV.8026)، أطلعت الأعضاء على أحدث الأنشطة السياسية والعسكرية للمتمردين السابقين في البلدان المجاورة، حيث وجدوا الملاذ، وهي حالة وجهنا إليها أيضا انتباه السلطات في تلك البلدان. ولذلك السبب، ناشدت حكومة بلدي المجلس ممارسة الضغوط على البلدان المعنية للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاق أديس أبابا، وأنه ينبغي لنا أيضا النظر في فرض جزاءات على القادة السابقين لحركة ٢٣ مارس. واختفاء أكثر من ٩٠٠ عضو من حركة ٢٣ مارس مجمعين في مخيم بيهانغا العسكري أمر يبعث على القلق الشديد. ووفقا للمعلومات الواردة من مختلف المصادر، بما في ذلك الاجتماع الثلاثي الذي عقد بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان في كينشاسا في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر، فإنهم سينضمون إلى جماعات مسلحة مختلفة عاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي وجنوب السودان وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتفق المجلس على أن هذا التطور يمكن أن يضر بالسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

وفيما يتعلق بهذه القضايا، قرر الرئيس كابانغي ونظيره الأوغندي، الرئيس يووري موسيفيني، في آخر اجتماع لهما تنسيق

جهودهما من أجل القضاء على القوى الهدامة في المنطقة، والشروع في عمليات مشتركة في المستقبل القريب. ويشير التقرير أيضا إلى إمكانية منح أوغندا مركز اللاجئين إلى المتمردين السابقين، وهو احتمال سيتحقق منه بلدي من خلال القنوات الملائمة قبل مناقشة الأمر مع الحكومة الأوغندية. وفي حالة وفاء الأشخاص المعنيين بمتطلبات اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، فإن قرار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين سيكون نهائيا.

وفي بياناتي المختلفة، طالما أثرت مسألة ٣٤٠ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين ما زالوا ينتظرون إعادتهم إلى بلدانهم في مواقع العبور في كانيابايونغا في كيفو الشمالية، والونغو في كيفو الجنوبية وكيسنغاني في تشوبو. وأود أن أكرر مرة أخرى مناشدة حكومة بلدي إلى المجتمع الدولي إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية أو، إذا تعذر ذلك، إلى بلد طرف ثالث خارج منطقة البحيرات الكبرى.

وفيما يتعلق بمقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين يجري إيواؤهم في مونيغي ودونغو وغوما في كيفو الشمالية، تعرب حكومتي عن تقديرها للجهود المبذولة في ذلك الصدد من جانب البعثة بالتعاون مع حكومتي جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أسفرت تلك الجهود عن إعادة ثمانية منهم ونقل ٥٨ آخرين إلى إثيوبيا وكينيا والسودان. وتأمل حكومة بلدي في أن تستمر تلك الجهود حتى إعادة أولئك الذين ما زالوا في مواقع العبور إلى أوطانهم أو نقلهم إلى بلدان طرف ثالث.

ولإنهاء هذا الفصل، ينبغي لي الإشارة بإيجاز إلى أن الهدوء قد عاد بالأمس إلى مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، اللتين عانتا من هجمات إرهابية شنتها ميليشيا كامونا نسابو. وقد فتحت تحقيقات لتسليط الضوء على الملابسات المحددة للجرائم المرتكبة، وتحديد المسؤولية عنها، وتحديد مرتكبي تلك الجرائم من أجل معاقبتهم عليها.

وقد بدأ السكان المحليون، الذين لجأوا إلى المقاطعات المجاورة وأنغولا، في العودة إلى ديارهم. ولأجل استعادة ثقتهم وتعزيز التعايش السلمي، قام رئيس الجمهورية، في ختام زيارته في المقاطعات المعنية بغرض طمأنة السكان، بتنظيم ورئاسة منتدى بشأن السلام والمصالحة والتنمية، شارك فيه جميع أصحاب المصلحة في تلك المقاطعات.

وكما أكدت للمجلس قبل شهرين، فإن التحدي الرئيسي المتبقي في ذلك الجزء من البلد تحد إنساني. وتتطلب رعاية المشردين داخليا وخارجيا الذين يعودون إلى الوطن تعبئة جميع شركائنا لتقديم المساعدات العاجلة.

وفيما يتعلق بالحوار الاستراتيجي، بعد المرحلة الأولى التي جرت في شهر آذار/مارس ٢٠١٦، فإن القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) ينص على استمرار الحوار بين الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا السياق، ترى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن سحب قوات الأمم المتحدة ينبغي أن يجري تدريجيا على ثلاث مراحل. ينبغي أن تكون المرحلة الأولى في المناطق التي لم يعد فيها وجود البعثة ضروريا، والمرحلة الثانية في المناطق التي يزيد فيها تركيز القوات عن حجم التهديد، أما الثالثة فيتعين أن تكون في المناطق التي لا يزال فيها التهديد قائما أو التي تظهر فيها تحديات جديدة.

وفيما يخص تكوين وحدات البعثة، ترى حكومتي أن لواء التدخل ينبغي أن يكون آخر قوة تغادر أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظرا لطبيعة إجراءاته ومنشأه.

لقد سمعت هذا الصباح إعرابا عن القلق بل وشعور بعدم اليقين من أعضاء المجلس فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق وتنظيم الانتخابات. سأحاول وضع ذلك في سياقه. إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست أسوأ مما هي عليه في بلدان أخرى تشهد ظروفا مماثلة.

وفيما يخص، أولا، التعليقات بشأن الاستخدام غير المتناسب للقوة، لا توجد إطلاقا سياسة متعمدة للاستخدام

غير المتناسب للقوة. وإن حدثت هذه الحالات، فإن ذلك تعود المسؤولية عنه إلى أفراد، وسيعاقب هؤلاء الأفراد.

وفيما يتعلق بحرية التعبير وحرية التظاهر، أود أن أذكّر المجلس بأننا ملتزمون بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. الذي لا يمكن انتهاكه، فحرياته مطلقة، لكن تفسيرها يمكن أن يكون نسبيا.

توجد بالفعل قيود، لكن تلك القيود ضرورية في جميع المجتمعات الديمقراطية. وفي بلدنا، من الواضح أن حالة مجموعة من الأشخاص يحرضون على التمرد من خلال التظاهر لا تدخل في سياق الممارسة الديمقراطية لحرية التعبير. فالنظام العام يتطلب ذلك وله الأولوية على ممارسة هذه الحرية.

ولهذا السبب، أود أن أؤكد للمجلس تصميم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وهي تقوم بذلك، على الرغم من جميع الشواغل التي سمعتها اليوم. وفيما يتعلق بتنظيم الانتخابات، فإن الشرط الرئيسي لتنظيم الانتخابات هو تحديد هوية الناخبين. وكما قلت في وقت سابق، فإن عملية تسجيل الناخبين ستنتهي في غضون نحو ٣٠ يوما.

بعد ذلك، وكما وعدت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، سينشر الجدول الزمني الانتخابي، وسنعرف متى ستجرى الانتخابات. أردت فقط وضع الشواغل التي سمعتها للتو في سياقها.

إن حكومتي، في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقدّر الدعم الذي تتلقاه من المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، والعديد غيرها. هذه فرصة لبلدي للإشادة بها والتعبير عن امتناننا لها، وللبلدان المساهمة بقوات. وأود أن أكرر الإعراب عن امتنان حكومتي لجميع أعضاء المجلس على التزامهم بقضية السلام في بلدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في القائمة. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.